مجلة الكندي

مجلة قانونية سياسية تختص بنشر الأبحاث والدراسات القانونية والسياسية المعاصرة

مجلة الكندي
دراسات قانونية برؤية مستقبلية

رئيس التحرير:

أ.د مالك دحام متعب حمادي الجميلي
جامعة المشرق – العراق

مدير التحرير:

أ.د أحمد سمير محمد ياسين الجبوري
جامعة كركوك – العراق

هيئة التحرير:

أ.د. عصمت عبد المجيد بكر
أستاذ قانون محاضر في عدد من الجامعات–العراق

أ.د.عمر محمد شحادة
الجامعة اللبنانية – لبنان

أ.د. محمد رياض دغمان
الجامعة اللبنانية – لبنان

د. رواد غالب سليقة
جامعة بيروت العربية – لبنان

د. عمار ممدوح البيك
جامعة حلب – سورية

أ.د. حسن فضالة موسى حسن التميمي
الجامعة العراقية – العراق

أ.د. أحمد نوار نصيف
جامعة تكريت – العراق

أ.د رشيد مجيد محمد الربيعي
جامعة بغداد–العراق

أ.د. بشير سعد زغلول
جامعة قطر – قطر

أ.د. محمد حمد مصطفى القطاطشة
الجامعة الأردنية – الأردن

د. محمد بن طريف
جامعة عمان العربية – الأردن

أ. د. وسام حسين غياض
الجامعة اللبنانية – لبنان

أ.م.د. مروان عامر نصيف جاسم
جامعة تكريت – العراق

سياسة النشر

تُعنى مجلة الكندي بمشاركات الأبحاث الرصينة والدراسات والتعليقات على الأحكام القضائية وملخصات رسائل الماجستير وأطاريح الدكتوراه والتقارير العلمية عن الندوات والمؤتمرات وعرض الكتب الجديدة ومراجعتها باللغة العربية والإنكليزية، كما تدعوكم المجلة للتفاعل معها وإغناء الأعداد الصادرة عنها وفق سياسة النشر الخاصة بها والمتمثلة بالآتي:

1- مجلة الكندي هي مجلة دورية تصدر شهرياً عن دار هاتريك للنشر والتوزيع في أربيل- العراق.

2- المجلة مختصة بنشر أبحاث العلوم الإجتماعية (القانونية والسياسية والاقتصادية)، أو عرض رسائل الماجستير وأطاريح الدكتوراه، أو التعليقات على الأحكام القضائية، أو التقارير العلمية عن الندوات والمؤتمرات، أو عرض الكتب الجديدة ومراجعتها في العلوم القانونية والسياسية وباللغتين العربية والإنكليزية.

3- تحتفظ المجلة بحقوق النشر والطبع كافة، كما تعبر جميع آراء المؤلفين الواردة في البحث أو المادة العلمية عن وجهة نظرهم، ولا تُعَدُّ المجلة مسؤولة عنها، استناداً لمبدأ استقلالية الرأي، وتلتزم المجلة بالحفاظ على حقوق الملكية الفكرية للمؤلفين..

4- المجلة غير ملزمة برد أصول البحوث أو التعليقات على الأحكام القضائية أو ملخصات الكتب ورسائل الماجستير أو أطاريح الدكتوراه سواء نشرت أم لم تنشر، مع خصم جميع المصاريف في حال عدم النشر.

5- تكون الأولوية بالنشر حسب الأسبقية بالحصول على قبول نشر للبحوث، وفي حال رغبة الباحث بالنشر المستعجل يستوفى مبلغ إضافي على أجور النشر النهائية للبحث، طبقاً لما متاح على موقع المجلة الإلكتروني.

6- يشترط بالمادة العلمية المراد نشرها بالمجلة، أن لا تكون قد سبق نشرها في مجلة أو دورية أو مؤتمر علمي، بتعهد يقدمه الباحث، وبخلافه يتحمل الباحث المسؤولية القانونية والمالية كافة.

7- يلتزم الباحث بعدم إرسال بحثه أو مادته العلمية إلى أي جهة أخرى لغرض النشر، حتى يصله رد المجلة بصلاحية بحثه أو مادته العلمية للنشر من عدمه خلال مدة شهرين من تاريخ استلام المجلة للبحث أو المادة العلمية، وبخلافه تحتفظ المجلة بحقوقها القانونية والمالية كافة.

8- يتعين على الباحث أن يلتزم بشروط وأسلوب النشر المعتمد من المجلة والمتاح على موقع المجلة الإلكتروني (https:// alkindijournal.com)، وبخلافه لا تتحمل المجلة مسؤولية التأخر بقبول أو نشر البحث أو المادة العلمية.

9- يجب على الباحث مراعاة الأمانة العلمية في البحث العلمي والدراسة الأكاديمية وفي مقدمتها أخلاقيات البحث العلمي وبنود لجنة أخلاقيات النشر

(Committee On Publication Ethics) مثال ذلك، توثيق المراجع والمصادر والنصوص القانونية والعلمية ومراعاة الموضوعية والمنهجية في الكتابة، وبخلافه يتحمل الباحث المسؤولية القانونية والإدارية والمالية الكاملة عن أي انتهاك أو تجاوز لهذه الأخلاقيات طبقاً للقوانين والتعليمات الوطنية أو الدولية.

10- تخضع جميع البحوث العلمية المراد نشرها بالمجلة لتدقيق نسبة الانتحال (turnitin) ضماناً لعدم نشر البحوث مسروقة النص جزئياً أو كلياً، وبخلافه يتحمل الباحث المسئولية القانونية والمالية والإدارية الكاملة.

11- تخضع المادة العلمية التي تنشرها المجلة للتحكيم الشفاف والمراجعة العلمية المتخصصة (Peer-reviewed process) فضلاً عن التدقيق اللغوي (للغة العربية واللغة الإنكليزية)، ويكون للمجلة صلاحية الموافقة على النشر فيها من عدمه استناداً إلى الآراء الأولية لهيئة تحرير المجلة أو آراء المحكمين المتخصصين.

13- يمنح كل باحث نسخة ورقية من العدد المنشور فيه بحثه، فضلاً عن نسخة مستلة عن بحثه، ولا تتحمل المجلة أجور إرسال النسخة الورقية للباحث.

14- تعمل المجلة وفق آلية وسياسة النشر المفتوح (Open Access).

15- تلتزم المجلة بمنح الباحث قبول النشر حين استكمال جميع المتطلبات على أن يذكر فيه المجلد والعدد وسنة النشر.

كلمة العدد

تواصل مجلة الكندي التي تصدرها دار هاتريك للنشر اهتماماتها بالتطورات القانونية والدستورية، وإلى جانب الاهتمام المتزايد الذي يوليه الفقهاء والاختصاصيون في شؤون القضاء وأقسام القانون في الجامعات العراقية.

وإن ما شهده العالم في القرن الماضي من ثورة صناعية وثورة في وسائل الاتصال حولت العالم إلى قرية صغيرة واكبها تغيرات قانونية كبيرة لمواكبتها وتنظيم ما ينتج عنها من آثار قانونية وتحديد المسؤولية الناتجة عن بعض الأعمال المتعلقة بها، إلى أن الملفت هو ما يشهده العالم اليوم من ثورة رقمية متمثلة بتقنيات الذكاء الاصطناعي ووسائل تكنولوجيا حديثة لم تجعل العالم قرية صغيرة فقط، بل جعلته وكأنه في غرفة واحدة، إلا أن هذا التطور نتج عنه أيضاً آثار قانونية لم تواكبها أغلب التشريعات بعد.

ويتضمن العدد الثامن من مجلة الكندي بحوث تتناول بعض هذه المواضيع الخاصة بتقنيات الذكاء الاصناعي وأثر هذه التطورات على المناخ والبيئة وعلى ظاهرة الاحترار العالمي التي أدت إلى تغيرات كبيرة في المناخ وأدت إلى موجات هجرة ونزوح كبيرة لم يكن سببها الحروب هذه المرة، وإنما كان السبب التغيرات المناخية وأدى ذلك لظهور مصطلح جديد يدل على هؤلاء النازحين يعرف ب اللاجئ المناخي.

وأخيراً تؤكد أن هيئة تحرير مجلة الكندي تتطلع إلى استقبال البحوث والدراسات القانونية من كافة المؤسسات القانونية والجامعية والفقهاء العراقيين والعرب المتطلعين في القانون، ولتحقيق رسالة دار هاتريك للنشر التي هي رسالة نبيلة تهدف إلى ترصين المؤسسات وخدمة العدالة وحرية الرأي.

رئيس التحرير

"دور نظم المعلومات في مجال الشرطة المجتمعية"

"The Role of Information Systems in Community Policing"

حمزه سعد صيهود الدراجي

مستخلص:

نستخلص من التعرف على دور نظم المعلومات في مجال الشرطة المجتمعية، إمكانية الوصول إلى المجرمين، وسرعة الوصول اليهم عن طريق بنك معلومات وشبكة الكترونية مرتبطة ببعضها البعض تساعد الشرطة المجتمعية إلى حد كبير من مكافحة الجرائم المجتمعية التي تعد ظاهرة كبيرة لا سيما في المجتمعات العربية، ويمكن ايضاً استخدام أدوات التصفية والتحليل لتعزيز التواصل بشكل أكبر مما يمكن الشرطة المجتمعية من استخدام نظم المعلومات في سبيل تحقيق أمن المجتمع.

Abstract:

From learning about the role of information systems in the field of community policing, we conclude that the ability to reach criminals and quickly reach them through a data bank and an electronic network linked to each other helps community police to a large extent in combating community crimes, which is a major phenomenon, especially in Arab societies, and can Also using filtering and analysis tools to enhance communication further, which enables community police to use information systems in order to achieve community security.

الكلمات المفتاحية:

نظم المعلومات، الشرطة المجتمعية، بنك معلومات، منظومة أمنية، استراتيجيات منع الجريمة.

Key word:

Information Systems, Community Policing, Information Bank, Security System, Crime Prevention Strategies.

المقدمة

إن البحث عن أسلوب جدي لمكافحة ظاهرة تنامي الجريمة وانتشارها غير المسبوق أصبح ضرورة حتمية ضمن المجتمع الواحد، وبين الدول، حيث إن معدلات الجريمة ارتفعت، وتعددت أساليبها بعد استخدام المجرمين لأنماط جديدة، جعلت من عمل الشرطة في مكافحة الجريمة أمراً صعباً وغير مجدٍ.

وحيث إن الدراسات الإحصائية التي أعدتها الأمم المتحدة حول التغيرات التي طرأت على الظاهرة الإجرامية[1]، أظهرت تصاعداً غير مسبوق في معدلات الجريمة في دول العالم، وستزداد صورتها سوءاً في المستقبل. وتشير التنبؤات والتوقعات في مجال الإحصاء الجنائي، إلى أن هذه الزيادة حاصلة مع افتراض أن معدل نمو السكان في العالم لن يتغير جذرياً.

وأظهرت نتائج تحليل هذه الإحصاءات ضرورة إيجاد حلول بديلة أو مساندة للشرطة بصورتها القديمة، وذلك من خلال تشجيع الافراد على الاهتمام والمشاركة بمكافحة الجريمة. فكان اللجوء إلى الشرطة المجتمعية القائمة على أساس مشاركة الجمهور، وذلك باتخاذ كل السبل والإجراءات الاجتماعية بدون التزام جاد بمقتضيات القانون، وانما إعطاء العاملين في هذه الشراكة الجديدة لإعطاء مزيد من السلطات التقديرية بغرض المعالجات الاجتماعية للكثير من المشاكل التي لو تركت بدون حل لربما أدى ذلك إلى وقوعها في الجريمة والانحراف.

---

[1] دراسة أعدتها الأمانة العامة للأمم المتحدة في المؤتمر الثامن لمنع الجريمة ومعاملة المدنيين (هافانا – 1990)، منقول عن عادل حسن علي السيد، مفهوم الشرطة المجتمعية، نظام الشرطة المجتمعية ودور العمل التطوعي في تحقيقه، مركز الدراسات والبحوث في جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، 2006، ص113.

فكان لا بد للشرطة المجتمعية بالبحث عن وسائل حديثة ومعاصرة من شأنها أن تسهل إجراء عملها، وتساعد في مكافحة الجرائم المختلفة والحد منها بمختلف الوسائل والأساليب التي تبنى عليها نظم المعلومات.

أولاً: أهمية البحث:

إن أهمية البحث تكمن في دور نظم المعلومات في عمل الشرطة المجتمعية والحد من ارتكاب الجرائم، مما يساهم في الحد من تهديد الأمن المجتمعي والدولي.

ثانياً: إشكالية البحث:

تكمن إشكالية الدراسة الرئيسية في طرح التساؤل التالي: كيف يتجلى دور نظام المعلومات في عمل الشرطة المجتمعية؟

ثالثاً: منهج البحث:

للنظر بكافة جوانب البحث كان لازاماً علينا أن نقوم باتباع أكثر من منهج لإعطاء الموضوع حقه من كافة النواحي، فقد قمنا بالاستعانة بالمنهج الوصفي التحليلي والذي بضوءه نقوم بسرد التوصيف الصحيح للشرطة المجتمعية ومن ثم الوصول إلى تفسيرات منطقية لها براهين من واقعنا الحالي تدل على دور نظم المعلومات في عمل الشرطة المجتمعية.

رابعاً: خطة البحث:

بناءً على ما سبق ذكره كان لا بد لنا من اتباع التقسيم الثنائي على النحو التالي، نتناول في المطلب الأول مفهوم الشرطة المجتمعية، بينما في المطلب الثاني نتناول نظم المعلومات في الشرطة المجتمعية، يليه الخاتمة والتي تتضمن بعض الاستنتاجات والمقترحات.

المطلب الأول

مفهوم الشرطة المجتمعية

إن نهج لتنفيذ وتقديم الخدمات الشرطية تركز على التفاعل الإيجابي مع المجتمع وبناء شراكات معه لتعزيز الأمن والسلامة. تهدف الشرطة المجتمعية إلى تعزيز زيادة من الثقة والتفاهم بين أعضاء الشرطة والمواطنين، وتشجيع المشاركة المجتمعية في تحديد وحل المشكلات الأمنية والجرمية.

بناءً على ما سبق سوف نقوم بالبحث في تعريف الشرطة المجتمعية ضمن الفرع الأول، بينما نتناول استراتيجيات عمل الشرطة المجتمعية ضمن الفرع الثاني.

الفرع الأول: تعريف الشرطة المجتمعية

يتكون مصطلح الشرطة المجتمعية من كلمتين الأولى الشرطة والثانية المجتمعية والشرطة في اللغة هي مفرد شرط وهم أعوان الولاة والكلمة في الأصل مأخوذة من الشرط الذي جمعة أشراط وهو العلامة[2]، أما كلمة (المجتمعية) فهي مشتقة من كلمة (المجتمع) المشتقة من الجمع وهو الضم جمع الشيء أي ضمه الى بعضه البعض وتجمع انضم بعضه إلى بعض والمجتمع موضوع الاجتماع والجماعة من الناس.

وسوف نقوم بتقسيم هذا الفرع إلى فقرتين، نتناول في الفقرة الأولى تعريف الفقهاء للشرطة المجتمعية، بينما في الفقرة الثانية نتناول تعريف معاهد الشرطة والمنظمات المجتمعية كالاتي:

الفقرة الأولى: التعريف الفقهي.

---

[2] ابي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الافريقي المصري، لسان العرب، الجزء السابع، دار صادر، بيروت، 2009، ص333،392.

بداية لا يوجد تعريف محدد للشرطة المجتمعية، ويعود السبب في ذلك نتيجة إلى تعدد مفهومها وتطبيقاتها تبعاً إلى نظام كل دولة لذلك سوف نعرض بعض التعريفات التي وضعت من قبل بعض الفقهاء في هذا المجال إذ اتفق عدد من الفقهاء على التعريف العملي للشرطة المجتمعية التي وضعها الدكتور تروجانو فكس[3]، والتي تعرف بشكل عام بفلسفة "الشرطة المجتمعية". هذه الفلسفة تعزز التفاعل والتعاون بين الشرطة والمجتمع بهدف تحسين الأمان والجودة الحياتية في المجتمعات، وتكافح الفوضى الاجتماعية ومظاهر الانحلال في الأحياء السكنية ويقوم هذا التعريف على أساس القناعة من خلال الوصول الى الأهداف عن طريق إدارات الشرطة المتطورة وذلك بإنشاء علاقات جديدة مع المواطنين الذين يحترمون القانون في المجتمع وان يكون للمواطنين صوت في تحديد أولويات الشرطة بصورتها التقلدية، وكذلك يشتركون مع الشرطة في تطوير مستوى المعيشة في احيائهم والانتقال من مرحلة التعامل مع البلاغات العشوائية الى حل المشاكل[4].

وكما عرفت من قبل باركر وهنتر وراش على أنها " فلسفة وليست منهجا تكتيكيا وهي استباق الحدث ذات نشاط لا مركزي يرمي الى خفض معدل الجريمة وعدم الاخلال بالنظام وتقليل الخوف من الجريمة وهي استجابة لاحتياجات المجتمع وتقوم بمراجعة مسؤوليات الشرطة وفحص المشكلات وتحديد أسبابها وتطوير معالجتها.

أما بالنسبة إلى تعريف فريدمان[5] فقد عرفها " بأنها سياسة واستراتيجية تهدف الى تحقيق ضبط فعال للجريمة. والى حفظ معدل الخوف منها من خلال الشراكة بين المواطنين

---

[3] تروجانو فكس: مدير مركز الشرطة المجتمعية في ولاية ميشيغان الأميركية ومؤسس حركة الشرطة المجتمعية حول العالم.

[4] حيدر شمخي جابر العتابي، دور الشرطة المجتمعية في الحد من العقاب، المركز الأكاديمي للنشر، مصر، 2023، ص31-32.

[5] روبرت فريدمان بروفسور ورئيس قسم العدالة الجنائية ومدير مركز الإحصاء والتحليل الجنائي في جامعة جورجيا في الولايات المتحدة الأميركية.

والشرطة والعلاقة التفاعلية بينهما من اجل تحسين نوعية الحياة للمواطنين" وقد بين فريد مان ان تطبيق مفهوم السابق يرتكز على العناصر التالية:

1- من اجل تحسين العلاقة بين الشرطة والمواطنين وبناء الثقة بينهما يجب تخصيص رجل للشرطة يعمل لوقت طويل ومستمر في منطقة محددة.
2- نزول الشرطة الى الشارع من اجل تقديم خدمات شرطية شخصية وشاملة وكذلك العلم بوقوع الجريمة والتدخل بعد حصولها وعدم الاكتفاء بانتظار البلاغات.
3- يجب على جميع إدارات الهيئات الشرطية الارتكاز على منهج ارشادي.
4- اعتماد اللامركزية في العمل واتخاذ القرار وكذلك منع حصول الأفعال الفوضوية باتخاذ الاجراءات المناسبة وحل النزاعات والمشاكل من خلال الشراكة بين المجتمع والشرطة وأخيرا ايجاد آلية لتحسين الاحساس بالأمن الاجتماعي وعدم الشعور بالخوف من المجرمين.

وتعرف ايضاً من قبل روزينيوم [6]التركيز على كمية ونوعية التواصل بين الشرطة والمواطنين وتوسيع شرعية الاعمال التي بها الشرطة والتوجه الى اللامركزية، والابتعاد عن البيروقراطية والممارسة الشرطية التقليدية والتركيز على ايجاد الاستراتيجية المسبقة لمنع الجريمة.

يتضح من التعريفات السابقة أنه لا يوجد تعريف محدد للشرطة المجتمعية وإنما تعبير عن ملامح لها وذلك على النحو الآتي:

1- أنها فلسفة فهي ليست برامج دوريات راجلة أو محطات شرطة صغيرة.
2- كما أنها استراتيجية منظمة ومتطورة ويقصد بها إجراء تغيرات في الهياكل التنظيمية لإضفاء الطابع المؤسساتي.

[6] روزينيوم وهو بروفسور في العدالة الجنائية وعلم النفس ورئيس قسم القانون والعدالة في جامعة ايلينوي في شيكاغوا في الولايات المتحدة الامريكية.

3- إن لها أهداف مترابطة ومنها وضع حلول للاشكالات التي تهم المجتمع والشرطة وتعزيز ثقة الجمهور من خلال اشراك المجتمع.

4- استباقية في معالجة الظروف التي تهدد السلامة العامة مثل الحد من الفرص المؤدية الى الجريمة كقضايا البطالة والفقر وعدم الوصول الى نظام تعليمي.

الفقرة الثانية: التعريف الاصطلاحي.

اضافة الى تعريف الباحثين للشرطة المجتمعية وضعت تعاريف من قبل المعاهد والمنظمات وهذه التعاريف تطبع عليها الصفة العملية ومن اهمها:

تعريف معهد ابرميدوبست بالولايات المتحدة الامريكية بأنها " فلسفة للهيئة الخاصة بالشرطة المجتمعية والتي تعزز المشاركة الفعّالة للمجتمع وتسعى لحل المشكلات المجتمعية بالتعاون مع المجتمع والحكومة ".

كما عرفها اتحاد الشرطة الدولي على انها " فلسفة تحكم وتنظم كيفية إدراك الشرطة والمواطنين للجريمة وأساليبها والمشكلات المجتمعية وعدم الاستقرار الامني وكيفية مواجهتها في المجتمع المحلي "[7].

وكذلك عرفها أيضا "استراتيجية شرطية طويلة المدى تمثل أسلوباً جديداً في العمل الشرطي تستند على فلسفة جديدة في التعامل مع احتياجات ومشكلات المجتمع المحلي بمشاركة المواطنين والمقيمين مع الشرطة لمواجهة الجريمة ومكافحتها والوقاية منها.

ومما تجدر الإشارة اليه أن المركز القومي الأمريكي للشرطة التابع لجامعة ميتشغان قد عرف الشرطة المجتمعية وكان تعريفه لها تقليديا بأنها: "تعتبر جزءاً مهماً من المجتمع وتسعى إلى تعزيز علاقات مستدامة وإيجابية مع المواطنين والمؤسسات الأخرى في

---

[7] عبد الله عبد الغني غانم، الشرطة المجتمعية، بحث مقدم لندوة الامن مسؤولية الجميع الدورة السنوية الأولى، الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2008، ص6.

المجتمع، ويتضح من التعريفات السابقة أن للشرطة المجتمعية عناصر تقوم عليها وتعتبر الأساس في عملها وهي[8]:

1- حل المشكلات وخاصة الاجتماعية وذلك من خلال الحيلولة دون ارتكاب الجريمة باستخدام طرق مبتكرة وجديدة المؤدية الى اكتشاف اسباب الجريمة والعمل على معالجتها.

2- الشراكة الاجتماعية تطوير مستوى جودة المعيشة للمواطنين من خلال قيام الشرطة بتوفير فرص المجتمع ليكون له تأثير في تحديد أولويات الشرطة ومشاركتها.

3- الاقتراب من المجتمع، وذلك من خلال تعزيز الثقة بين الشرطة والمجتمع وتحسين العلاقة بين الطرفين وذلك بتبني مجموعة من الاعمال التي تؤدي الى الاقتراب من المواطنين والتعرف على مشاكهم وحلها .

ومن الجدير بالذكر أن الفقه العراقي لم يتطرق إلى تعريف الشرطة المجتمعية وكذلك التشريع المتمثل بالقوانين والانظمة والتعليمات بحيث ان الشرطة المجتمعية غير موجودة ضمن الهيكلية التنظيمية لقانون وزارة الداخلية العراقي رقم 20 لسنة 2016 لذلك ندعو المشرع العراقي الى تشريع قانون للشرطة المجتمعية اخذاً ينظر الاعتبار الملامح الاساسية لعمل الشرطة المجتمعية في العراق بسبب تعدد مفهومها وتطبيقاتها تبعا الى نظام كل دولة.

الفرع الثاني: استراتيجيات عمل الشرطة المجتمعية

إن استراتيجية (الشرطة المجتمعية) تهدف إلى تطوير نوعية الحياة في المجتمع، من خلال إشاعة الاستقرار والأمن، مما يساعد في النمو والازدهار والحياة الرغيدة. ويأتي في مقدمة الأهداف منع حصول الجريمة، وليس انتظار حدوثها، ومن ثم القيام بالإجراءات الوقائية والقضائية اللاحقة.

[8] محمد الأمين البشري، الشرطة المجتمعية، شرطة أبو ظبي، الامارات، 2003، ص36.

أما مصطلح منع الجريمة من حصولها، فهو مصطلح مجازي تفاؤلي، حيث إنّ التجربة الإنسانية وعلى مرّ الازمنة تؤكد استحالة منع الجريمة تماماً[9]، وبالتالي فإنّ الإجراءات تقتصر على السيطرة على معدلات الجريمة وخفضها، واشاعة الطمأنينة في المجتمع، وبالتالي إزالة الخوف من وقوعها.

إن هذه الإجراءات تدخل ضمن أعمال ومهام أعضاء الضبط الإداري التي يتشكل منها مهام قوى الأمن إلى جانب مهام أخرى ضمنها الضابطة العدلية. وسنتطرق إلى تفصيل الضابطتين الإدارية والعدلية فيما بعد.

وهنا لا بد من الإشارة إلى أن قوانين بعض الدول العربية لم تخل من ذكر منع الجريمة، بل جاء في خصوصية تعطيه درجة الأهمية نفسها. وعلى سبيل المثال، قانون الشرطة المصرية 1972م وقانون الشرطة الليبية 1972م، وقانون الشرطة العراقية 1968.

الفقرة الأولى: استراتيجية الأمم المتحدة لمنع الجريمة:

إن الاستراتيجية الموضوعة من قبل الأمم المتحدة تتلخص بأربعة محاور رئيسة، تأتي الثلاثة الأولى لتثبيت دعائم الشرطة المجتمعية، من خلال معالجة أسباب الجريمة، وسبل تقليل فرص ارتكابها، والمشاركة مع الجمهور في ذلك وهذه المحاور هي[10]:

أولاً: محور الاستراتيجيات المباشرة:

هذا المحور هو موضوع اهتمام الشرطة بصورة مباشرة، ويؤثر على مراحل منع الجريمة بصورة غير مباشرة، ويتحقق من خلال:

1- التدخل لمعالجة الأزمات بكافة الطرق لا سيما الاتصالات الهاتفية.

---

[9] حاتم بابكر عبد القادر هلاوي، تكلفة الجريمة في الوطن العربي، اكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2006، ص13-14.

[10] هذه الاستراتيجية وضعتها لجنة العدالة في الأمم المتحدة وأقرتها الدول الأعضاء عام 1985.

2- تقليل فرص ارتكاب الجرائم كاعتماد هندسة للمباني، وكاميرات المراقبة CCTV، ودوريات الشرطة التقليدية.

3- حملات توعية للجمهور بمشكلة الجريمة من خلال المؤسسات الإعلامية المختلفة.

ثانياً: محور الاستراتيجيات غير المباشرة:

1- تحسين المستوى المعيشي وتطوير الحياة الاجتماعية تأمين فرص العمل.

2- بناء المجتمع السليم اجتماعياً وتربوياً وصحياً، وهذا ما يتطلب كلفة مادية عالية مما يدل على أنه صعب المنال في المجتمعات الفقيرة.

ثالثاً: محور مساهمة المجتمع في منع الجريمة:

هذا المحور يؤكد أن الأمن من مسؤولية الجميع، وهنا تبرز الأدوار الآتية:

1- دور الأسرة في تربية النشئ.

2- دور المؤسسات التربوية من مدارس وجامعات.

3- دور المؤسسات الصحية لجهة الإبلاغ عن الحالات الناتجة عن أعمال جرمية.

4- دور المؤسسات الإعلامية لتوعية الجمهور.

5- دور الأندية الرياضية والمؤسسات الاجتماعية والاصلاحية.

رابعاً: محور الاستراتيجيات الأخرى لمنع الجريمة:

هذا المحور ينصب حول القانون الجزائي المتطور ويرتكز على[11]:

1- تطوير القانون الجزائي شكلاً وموضوعاً ليتناسب مع استراتيجية منع الجريمة

2- تعديل الاجراءات الجزائية وعدم تجريم بعض الأفعال.

3- استبدال الإجراءات الجزائية الرسمية بإجراءات خاصة، كالصلح والتسويات، وهذا يتطلب غطاء قانونياً.

4- دعم الضحية والمتضرر من الجريمة.

---

[11] حسين خشفة، الشرطة المجتمعية، منشورات زين الحقوقية، بيروت، 2015، ص74.

5- تطوير الأبحاث الجزائية، وتبادل المعلومات إقليمياً ودولياً.

6- التخطيط للعدالة الجزائية.

7- تقويم استراتيجيات منع الجريمة عن طريق الإحصاءات الجزائية في المجالات كافة.

الفقرة ثانية: الاستراتيجية العربية لمنع الجريمة[12].

إن الإطار العام الذي ينظم العمل العربي المشترك المجال الأمني للوقاية من الجريمة ومكافحتها هو خلق استراتيجية عربية خاصة بالدول العربية وضعت برنامجاً لتحقيق أهدافها. ومن منطلقات الاستراتيجية العربية أنها تنص على أن الأمن العربي الشامل، يتحقق على نحو أفضل، من خلال منظومة أمنية متكاملة ترتكز على تعزيز التعاون بين الأجهزة الأمنية، والأجهزة الرسمية الأخرى والجمهور. ومن مقوماتها، تفعيل إسهام المواطنين في مجال مكافحة الجريمة والوقاية منها.

ولتحقيق أهدافها تعتمد الإستراتيجية العربية على تنفيذ برنامج يتضمن:

أولاً: تحصين المجتمع ضد الجريمة، من خلال المناهج الدراسية ووسائل الاعلام.

ثانياً: ترشيد السياسة الجزائية، بما يتواكب مع المتحولات والمستجدات على الساحة الأمنية.

ثالثاً: تحديث أجهزة الأمن، ووضع معايير تضمن حسن اختيار العاملين فيها، ودعم برامج تدريبهم.

رابعاً: اعتماد المناهج العلمية في العمل الأمني من خلال التخطيط العلمي للعمل الأمني، وتوظيف التقنيات الحديثة فيه، والاستفادة من مراكز البحوث والدراسات العلمية في دراسة وتحليل الظواهر الإجرامية، ووضع خطط علمية للارتقاء بعمليات أجهزة الشرطة والأمن في مختلف المجالات.

---

[12] أقرت هذه الاستراتيجية بصيغتها المطورة بموجب القرار رقم 326 الصادر عن مجلس وزراء الداخلية العرب المنعقد في بيروت عام 2000، علماً إن إقرار أول استراتيجية أمنية عربية صدر عن مجلس وزراء الداخلية العرب- الدورة الثانية- بموجب القرار رقم 18 بتاريخ 1983/12/7.

خامساً: تطوير المؤسسات العقابية والإصلاحية من خلال أنظمة وأساليب وبرامج الإصلاح والتأهيل والتأكيد على الالتزام بقواعد الحد الأدنى في معاملة المدنيين ودعم اجهزة الرعاية اللاحقة للمفرج عنهم والاهتمام بتوفير الرعاية لأسر نزلاء المؤسسات العقابية والإصلاحية.

سادساً: دعم تطوير أجهزة الحماية المدنية من خلال دعم الأجهزة المختصة، ووضع خطط عملية للارتقاء بعمليات مواجهة الكوارث ووضع برامج لتنمية وعي المواطنين للتعامل مع الكوارث والأزمات[13].

سابعاً: تفعيل إسهام المواطنين في الحد من ارتكاب الجرائم والوقاية منها، وذلك من خلال تكثيف التنسيق مع وسائل الإعلام وأجهزة الثقافة، لتنمية الإحساس لديهم بمسؤوليات المواطنة الحقة في التعاون مع أجهزة الأمن، ودعم جهودها في التصدي لكلّ ما يخل بأمن المجتمع. وتوعيتهم بوجوب اتخاذ الإجراءات الوقائية التي تكفل حمايتهم وحماية ممتلكاتهم، إضافة إلى إيجاد ضمانات وحوافز مناسبة لتشجيعهم على الإبلاغ عن الجرائم، وتقديم المعلومات والبيانات التي من شأنها المساعدة في العثور عنها والتعاون لإلقاء القبض على مرتكبيها. بالإضافة إلى دعم النشاطات الطوعية المساندة لعمل الأجهزة الأمنية، والعمل على بلورتها في صيغ تنفيذية كجمعيات أصدقاء الشرطة وجمعيات الوقاية من الجريمة، وتشجيع الأخذ بنظام الحراسات الخاصة، وإبراز دور الأجهزة الأمنية في مجال الوقاية من الجريمة ومكافحتها، بما يحقق ثقة المواطنين بها، والتعاون معها.

ثامناً: ترسيخ التعاون العربي وتدعيمه، وتشجيع عقد الاتفاقات الأمنية الثنائية، والمتعددة الأطراف، وتبادل الزيارات بين مسؤولي أجهزة الأمن العربية، وعقد اللقاءات بينهم، وتبادل الخبرات.

تاسعاً: تعزيز التعاون الدولي عبر الهيئات والمنظمات الدولية، والسعي لإشراك عناصر عربية كفوءة فيها، وتأكيد التواجد العربي في المحافل واللقاءات الدولية في المجالات الأمنية.

---

[13] حسين خشفة، الشرطة المجتمعية، مرجع سابق، ص76.

ويظهر مما سبق أن الاستراتيجية العربية تؤكد على العمل بمضمون الشرطة المجتمعية، حيث تركز على تفعيل المشاركة بين المواطن واجهزة الأمن في سبيل مكافحة الجريمة.

المطلب الثاني

نظم المعلومات في مجال الشرطة المجتمعية

تشمل نظم المعلومات في مجال الشرطة المجتمعية استخدام التكنولوجيا والأنظمة المعلوماتية لتحسين أداء وكفاءة قوات الشرطة في تحقيق أهدافها في تقديم الخدمات الشرطية وبناء الشراكات مع المجتمع المدني.

بناءً على ما تقدم سوف نقوم بتقسيم هذا المطلب إلى فرعين، نتناول في الفرع الأول تطور نظم المعلومات في مجال الشرطة المجتمعية، بينما في المطلب الثاني أدوات نظم المعلومات وأثرها في مجال عمل الشرطة المجتمعية.

الفرع الأول: تطور نظم المعلومات في مجال الشرطة المجتمعية

تطورت نظم المعلومات في مجال الشرطة المجتمعية على مر السنوات بفضل التقدم التكنولوجي الهائل وتغيرات في أساليب العمل والمتطلبات القانونية والمجتمعية، ولا بد من التطرق إلى بعض النقاط الرئيسية والتي سوف توضح مدى تطور نظم المعلومات في عمل الشرطة المجتمعية على النحو التالي:

الفقرة الأولى: التحول من الأنظمة الورقية:

إن الأنظمة الورقية كانت الطريقة التقليدية لإدارة السجلات الجنائية في الماضي. ولكن كانت تواجه العديد من التحديات والمشكلات، بما في ذلك:

1- **فقدان الوثائق:** قد تكون الوثائق الورقية عرضة للفقدان أو التلف، مما يمكن أن يؤدي إلى فقدان معلومات حرجة.
2- **صعوبة الوصول:** كان يتطلب البحث في السجلات الورقية وقتًا وجهدًا كبيرين، وقد يتسبب في تأخير الرد على الاحتياجات الطارئة.
3- **المساحة والتخزين:** تتطلب الأنظمة الورقية مساحة كبيرة لتخزين الوثائق، وهذا يمكن أن يكون مكلفًا ومعقدًا من الناحية التنظيمية.

4- **عدم التحديث الفعّال:** كان من الصعب تحديث السجلات الورقية بشكل متكرر لمتابعة التغيرات في القوانين أو المتطلبات القانونية.

5- **قلة الأمان:** لم تكن الوثائق الورقية محمية بشكل جيد من السرقة أو الوصول غير المصرح به.

ولحل هذه المشكلات، تم استبدال الأنظمة الورقية بأنظمة المعلومات الرقمية وقواعد البيانات. هذه الأنظمة تسمح بتخزين وإدارة البيانات بشكل أكثر كفاءة وأمانًا، مما يجعلها أكثر ملاءمة لاحتياجات الشرطة والأجهزة القضائية وتحسين التفاعل مع المجتمع.

الفقرة الثانية: الأنظمة الكمبيوترية:

إن تطور استخدام تقنيات التكنلوجيا في مجال الشرطة المجتمعية والأنظمة الجنائية بشكل كبير. توفر الأنظمة الكمبيوترية وقواعد البيانات المركزية وسائل أكثر فعالية وأمانًا لإدارة المعلومات الجنائية، ومن الفوائد الرئيسية لاعتماد الأنظمة الكمبيوترية[14]:

1- **تخزين آمن:** يتيح الكمبيوتر تخزين المعلومات بشكل آمن ومحمي بكلمات مرور وتشفير، مما يقلل من مخاطر الوصول غير المصرح به.

2- **سهولة الوصول:** يمكن للشرطة والجهات القضائية الوصول إلى المعلومات بشكل أسرع وأسهل من خلال أنظمة البيانات الرقمية.

3- **تحليل البيانات:** يمكن استخدام الكمبيوتر والبرمجيات الخاصة لتحليل البيانات بشكل أسرع وأكثر دقة، مما يساعد في كشف الاتجاهات والأنماط الجرمية.

4- **توفير الوقت والجهد:** يمكن أن تقلل الأنظمة الكمبيوترية من الجهد والوقت الذي ينبغي تقديمه للتحقق والبحث من المعلومات المقدمة.

5- **مشاركة البيانات:** يمكن مشاركة المعلومات بسهولة بين مختلف الجهات القضائية والإنفاذ، مما يعزز من التعاون والتنسيق.

---

[14] منى تركي الموسوي، وجان سيريل فضل الله، الخصوصية المعلوماتية واهميتها ومخاطر التقنيات الحديثة عليها، مجلة كلية بغداد للعوم الاقتصادية، العدد الخاص بمؤتمر الكلية، العراق، 2013، ص113.

6- **تحديث مستمر:** يسمح استخدام الكمبيوتر بتحديث البيانات بشكل متكرر لمتابعة التغيرات في القوانين والتشريعات.

7- **إدارة المواعيد والتقويم:** يمكن استخدام الأنظمة الكمبيوترية لإدارة مواعيد المحكمة والاستدعاءات بشكل أفضل.

بشكل عام، تلعب الأنظمة الكمبيوترية دورًا مهمًا في تحسين كفاءة الشرطة وتمكينها من تنفيذ مهامها بفعالية أكبر وأمان أعلى.

الفقرة الثالثة: الأنظمة المتكاملة:

إن هذه الأنظمة فرضت تعاوناً جديداً بين الجهات المختلفة على الصعيدين الوطني والدولي. هذه الأنظمة تلعب دورًا حيويًا في مكافحة الجريمة العابرة للحدود وتحقيق العدالة[15].

الفقرة الرابعة: تطبيقات الذكاء الاصطناعي:

إن تطبيقات الذكاء الاصطناعي تلعب دورًا مهمًا في مكافحة الجريمة المجتمعية على عدة جوانب فمنها التطبيقات التي تعني بتحليل البيانات واكتشاف الأنماط، وتوقع ارتكاب الجرائم مما يساهم إلى حد كبير من انتشار الجرائم وتهديد الامن الاجتماعي، كما تلعب تطبيقات الذكاء الاصطناعي دورًا مهمًا في تحسين استجابة الشرطة للجريمة وتعزيز الأمان المجتمعي[16].

الفرع الثاني: أدوات نظم المعلومات وأثرها في مجال عمل الشرطة المجتمعية

---

[15] هلاله محمد تقي محمد امين، التعاون الدولي في مواجهة الجرائم المستحدثة، مكتبة يادكار، العراق، 2022، ص21.

[16] علي احمد إبراهيم، تطبيقات الذكاء الاصطناعي في مواجهة الجرائم الالكترونية، المجلة القانونية، مصر، 2021، ص32.

تستخدم نظم المعلومات الجنائية العديد من الأدوات والتقنيات لجمع وتحليل البيانات الجنائية وإدارة الملفات الجنائية. ومن بين الأدوات الأساسية ما يلي[17]:

الفقرة الأولى: قواعد البيانات:

صحيح، قواعد البيانات تلعب دورًا حاسمًا في إدارة وتنظيم المعلومات الجنائية. إليك بعض الفوائد الرئيسية لاستخدام قواعد البيانات في مجال العدالة الجنائية:

1- **تخزين البيانات:** تسمح قواعد البيانات بتخزين معلومات القضايا الجنائية بشكل منظم وآمن.
2- **الوصول السريع:** يمكن للمحققين والمدعين والمحامين الوصول إلى المعلومات بسرعة وسهولة، مما يسهل التحقيق وإعداد القضايا.
3- **مشاركة البيانات:** يمكن مشاركة المعلومات بين الجهات القضائية بكفاءة، مما يعزز من التعاون والتنسيق بين مختلف الجهات.
4- **التوثيق والتتبع:** تسجل قواعد البيانات الأنشطة والتغييرات التي تحدث على المعلومات، مما يساهم في تتبع تاريخ وأصول البيانات.
5- **أمان البيانات:** توفر قواعد البيانات مستويات عالية من الأمان والحماية لمنع الوصول غير المصرح به.
6- **تحسين الإدارة:** تساعد قواعد البيانات في تحسين إدارة المعلومات وتنظيم الأدلة والمستندات.
7- **توليد التقارير:** يمكن إنشاء تقارير جنائية وإحصائيات باستخدام البيانات المخزنة في قواعد البيانات.

باستخدام قواعد البيانات، يمكن لأجهزة العدالة الجنائية تحسين كفاءتها وفعاليتها في إدارة المعلومات الجنائية ومساعدة في تحقيق العدالة.

---

[17] مدونة ماجد، نظم المعلومات الجنائية، أهميتها، اقسامها، تطورها، بحث منشور على الموقع الالكتروني التالي: https://majed.blog/ar/%D9%86%D8%B8%D9%85- ، تاريخ الزيارة: 2023/8/27.

الفقرة الثانية: برامج التحليل الجنائي:

إن برامج التحليل الجنائي تلعب دوراً مهماً في خلث الأمان والحد من ارتكاب الجريمة المجتمعية حيث تقوم بتحليل البيانات الجنائية وكشف الاتجاهات الجنائية والتوقعات المستقبلية. وتساعد هذه الأداة في تحسين التحليل الجنائي وتسهيل اتخاذ القرارات الأمنية الذكية[18].

الفقرة الثالثة: برامج تحليل الصوت والصورة:

إن برامج تحليل الصوت والصورة تمثل أدوات قوية في مجال العدالة الجنائية، ويكمن استخدامها على النحو التالي[19]:

1- **تحليل الصوت:** تمكن برامج تحليل الصوت من تحليل التسجيلات الصوتية لاكتشاف الأصوات والمعلومات المهمة، مثل التعرف على الأفراد من خلال أصواتهم أو تحديد مصادر الأصوات في التسجيلات. يمكن استخدام هذا التحليل في التحقيقات الجنائية والتحقق من الأدلة.
2- **تحليل الصورة:** تقوم برامج تحليل الصورة بمراجعة الصور والفيديوهات لاكتشاف التفاصيل والأمور المشبوهة. يمكن استخدامها للتعرف على الأفراد والمركبات ومحتوى الصور وتحليل الأشياء الموجودة في الصور.
3- **تحليل الفيديو:** تستخدم لمراقبة الفيديو واستخراج المعلومات من اللقطات المسجلة، مما يساعد في رصد الأنشطة الجرمية وتحليل أحداث الجريمة.

---

[18] أنور يوسف، شرح أشهر برامج التحقيقات الجنائية الرقمية، الموقع الالكتروني التالي: https://blog.cyber-sky.org/fo7/ ، تاريخ الزيارة: 2023/9/4.

[19] مارسين فرونكيفيتش، دور المصادقة البيومترية في العدالة الجنائية وعلوم الطب الشرعي، بحث منشور على شبكة الانترنت: https://ts2.space/ar/%D8%AF%D9%88%D8%B1- ، تاريخ الزيارة: 2023/9/6.

4- **التحقق من الهوية:** يمكن ان يقوم أعضاء الشرطة المجتمعية باستخدام الصوت والصورة وتحليله للتحقق من هوية الأفراد، سواء من خلال مقارنة الصور الشخصية أو الأصوات بقواعد البيانات المعنية.

5- **كشف الجرائم:** تلعب هذه البرامج دورًا هامًا في كشف الجرائم وتوفير الأدلة الضرورية لملاحقة المشتبه بهم وتقديمهم للعدالة.

الفقرة الرابعة: الشبكات الجنائية:

الشبكات الجنائية تلعب دورًا حاسمًا في تحسين التعاون والتنسيق بين الجهات الأمنية والقضائية. تمكن هذه الشبكات من توفير بيئة مشتركة لمشاركة المعلومات والتعاون بين الأجهزة المختلفة. إليك بعض الفوائد الرئيسية للشبكات الجنائية[20]:

1- **تنسيق الجهود:** تساعد في تنسيق الجهود بين الشرطة والنيابة العامة والمحامين والمحكمين لضمان سير القضايا بفعالية.

2- **زيادة الفعالية:** تسهم في تحسين كفاءة التحقيقات الجنائية وزيادة فرص الكشف عن الجرائم.

3- **التوجيه الاستراتيجي:** تمكن من تبادل التوجيهات والاستراتيجيات بين الجهات المختلفة لتحقيق أهداف أمنية مشتركة.

4- **توفير موارد مشتركة:** يمكن للشبكات الجنائية تبادل الموارد والتقنيات بين الأجهزة لتعزيز القدرات.

5- **تحسين الأمان العام:** تعزز من الأمان العام وتساهم في تحقيق الاستقرار والسلامة في المجتمع.

ونستخلص مما سبق ان جميع أدوات نظم المعلومات تصب في مكافحة الجريمة بشكل عام وتساعد الشرطة المجتمعية في تحقيق الغاية المبتغاة من إنشائها.

---

[20] خالد ظاهر عبد الله السهيل المطيري، دور التشريعات الجزائية في حماية الامن السيبراني بدول مجلس التعاون الخليجي، مجلة البحوث الفقهية والقانونية، الكويت، 2022، ص12.

الخاتمة

نخلص إلى القول أن عمل الشرطة في المجتمع ضروري جداً، ولا يمكن الغاء الدور الذي تقوم به، أو الاستغناء عنه، فكان من الحلول الممكنة لتطوير دور الشرطة المجتمعية في بعض الدول اعتماد استراتيجية جديدة لعملها قد مارستها بعض الدول على الصعيد العربي والدولي، ومن خلال التجربة فقد أضحت الشرطة المجتمعية ضرورية لمنع وقوع الجرائم، ولتحسين نوع الحياة، وإزالة الخوف من الجريمة في المجتمع، وتقديم الخدمات للمواطنين، فتعتبر نظم المعلومات الجنائية أداة حيوية في تحسين الأداء الأمني للشرطة المجتمعية، وتعمل هذه النظم على تحسين جودة البيانات الجنائية وتسهيل عمليات التحليل الجنائي وتعزيز التعاون والتنسيق بين الأجهزة الأمنية. ومن المتوقع أن يستمر دور نظم المعلومات الجنائية في تحسين الأمن والسلامة في العالم في المستقبل.

وبناءً عليه تم التوصل إلى عدة استنتاجات ومقترحات نوجزها على النحو التالي:

أولاً: الاستنتاجات:

1- تبين لدينا أن اعتماد الشرطة المجتمعية هو ضرورة يحتمها الواقع الجنائي في الدول العربية، وأن غير ذلك سوف يؤدي إلى الانحدار في أداء قوى الامن، كما سيؤدي إلى الارتفاع في معدلات الجريمة.

2- تساعد نظم المعلومات في جمع وتخزين المعلومات الخاصة بالمجتمع والجرائم بشكل منظم وآمن. تشمل هذه المعلومات الإحصائيات الجرمية، والبيانات الشخصية للمشتبه بهم، ومعلومات الحالات الجنائية.

3- تساهم نظم المعلومات في تسهيل التواصل بين الشرطة والمواطنين. يمكن للمجتمع تقديم معلومات وبلاغات عبر هذه النظم، مما يعزز من المشاركة المجتمعية ويسهل التواصل بين الشرطة والسكان.

4- تمكن نظم المعلومات من إنشاء تقارير جرمية وإحصائيات تفصيلية حول الجرائم والأمان في المجتمع. هذه التقارير تساعد في اتخاذ قرارات استراتيجية وتقديم المعلومات للجمهور.

ثانياً: المقترحات:

1- نقترح على جميع الدول تعزيز أمان نظم المعلومات الشرطية لضمان حماية البيانات والمعلومات من التهديدات السيبرانية، ويمكن استخدام تقنيات التشفير وبرمجيات الأمان لتعزيز الحماية الأمنية التكنلوجية.

2- نقترح على وزارة الداخلية في الدول العربية تحسين قاعدة البيانات الجرمية لضمان تخزين المعلومات بشكل منظم وسهل يمكن دمج البيانات من مصادر متعددة وتحليلها بفعالية.

3- يمكن استخدام تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي وتطبيقاتها في تحليل البيانات والتوقعات الجرمية قبل حدوثها، مما يساعد على تأمين مجتمع أمن.

4- يجب على الإدارات المختصة اجراء تدريب مستمر للضباط في ملاك وزارات الداخلية العربية لزيادة الوعي الرقمي واستخدام الأدوات التكنولوجية بفعالية ومهارة عالية، للاستفادة منها بأقصى الحدود.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: الكتب:

1. أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الافريقي المصري، لسان العرب، الجزء السابع، دار صادر، بيروت، 2009.
2. حاتم بابكر عبد القادر هلاوي، تكلفة الجريمة في الوطن العربي، اكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2006.
3. حسين خشفة، الشرطة المجتمعية، منشورات زين الحقوقية، بيروت، 2015.
4. حيدر شمخي جابر العتابي، دور الشرطة المجتمعية في الحد من العقاب، المركز الأكاديمي للنشر، مصر، 2023.
5. عادل حسن علي السيد، مفهوم الشرطة المجتمعية، نظام الشرطة المجتمعية ودور العمل التطوعي في تحقيقه، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، 2006.
6. محمد الأمين البشري، الشرطة المجتمعية، القيادة العامة لشرطة أبو ظبي، الامارات، 2003.
7. هلاله محمد تقي محمد امين، التعاون الدولي في مواجهة الجرائم المستحدثة، مكتبة يادكار، العراق، 2022.

ثانياً: المجلات والأبحاث الدورية:

1. خالد ظاهر عبد الله السهيل المطيري، دور التشريعات الجزائية في حماية الامن السيبراني بدول مجلس التعاون الخليجي، مجلة البحوث الفقهية والقانونية، الكويت، 2022.
2. عبد الله عبد الغني غانم، الشرطة المجتمعية، بحث مقدم لندوة الامن مسؤولية الجميع الدورة السنوية الأولى، الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2008.
3. علي احمد إبراهيم، تطبيقات الذكاء الاصطناعي في مواجهة الجرائم الالكترونية، المجلة القانونية، مصر، 2021.

4. منى تركي الموسوي، وجان سيريل فضل الله، الخصوصية المعلوماتية واهميتها ومخاطر التقنيات الحديثة عليها، مجلة كلية بغداد للعوم الاقتصادية، العدد الخاص بمؤتمر الكلية، العراق، 2013.

ثالثاً: المواقع الالكترونية:

1. مدونة ماجد، نظم المعلومات الجنائية، أهميتها، اقسامها، تطورها، بحث منشور على الموقع الالكتروني التالي: https://majed.blog/ar/%D9%86%D8%B8%D9%85- .
2. أنور يوسف، شرح أشهر برامج التحقيقات الجنائية الرقمية، الموقع الالكتروني التالي: https://blog.cyber-sky.org/fo7/ .
3. مارسين فرونكيفيتش، دور المصادقة البيومترية في العدالة الجنائية وعلوم الطب الشرعي، بحث منشور على شبكة الانترنت: https://ts2.space/ar/%D8%AF%D9%88%D8%B1- .